رأي القدس

مبارك وتصدير التوريث لروسيا

■ يبدو أن آمال الليبراليين العرب في زوال الدكتاتوريات واستبدالها بأنظمة ديمقراطية عصرية لن تتحقق في القريب العاجل، ليس لأن الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الأخرى باتت تقدم الاستقرار في المنطقة على الاصلاحات الديمقراطية فقط، وإنما لأن الأنظمة الدكتاتورية العربية باتت تتمتع بثقة غير محدودة لدرجة التفكير في تصدير تجربتها الى العالم الخارجي.

فيوم أمس نشرت الصحف الروسية تصريحات للرئيس المصري حسني مبارك قال فيها انه سينصح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عندما يلتقيه بعد غد الخميس في موسكو بالبقاء في الحكم بعد انتهاء ولايته الرئاسية الثانية والأخيرة عام 2008. وقال الرئيس مبارك في حديث لصحيفة «فريميا نوفوسيت» الروسية «إن بوتين ملم جيداً بالوضع في روسيا وفي العالم ويفهم كل شيء، وعليه أن يبقى في الحكم، فروسيا بحاجة إليه».

الرئيس مبارك يريد أن تعود روسيا الى الوراء مئة عام، وأن تتخلى عن تجربتها الديمقراطية التي حولتها الى دولة عصرية، وتعدل دستورها بحيث يصبح الرئيس بوتين مثله رئيساً مدى الحياة، ثم يعدل الدستور مرة ثانية بحيث يسمح بتوريث الحكم الى ابنه من بعده.

فطالما أن الرئيس مبارك ضمن البقاء في الحكم ثلاثين عاماً على الأقل، واستطاع أن يقمع المعارضة، ويزور الانتخابات، ويسيطر على جميع مقاليد الأمور في البلاد من خلال أجهزة امنية قوية، وقضاء مدجن، ووزراء خانعين، وبرلمان مستأنس، فإنه بات يملك من الخبرة الشيء الكبير في هذا الخصوص، بحيث بات يفكر في فتح مدرسة خاصة يتتلمذ فيها رؤساء أجانب مثل بوتين وحتى الرئيس جورج بوش الابن اذا أراد البقاء في الحكم لفترة ثالثة أو رابعة.

وللإنصاف فإن الرئيس مبارك ليس الأستاذ الوحيد في هذه المدرسة، فمعظم الزعماء العرب عدلوا الدساتير، ومددوا لأنفسهم لفترات رئاسية متوالية تسمح لهم بالبقاء على كرسي العرش حتى انتقالهم الى الرفيق الأعلى.

الفارق الأساسي بين الرئيس مبارك والزعماء العرب الآخرين، أنهم لا يريدون توجيه النصح إلى الآخرين، والتدخل في شؤونهم الداخلية، وتعديل دساتيرهم، ويكتفون بالصمت، بينما يتفرد الرئيس مبارك في الترويج لمدرسته، وعرض خدمات خبرائه في التزوير والكذب وتعديل الدساتير.

نعتقد ان الرئيس بوتين الذي انقذ بلاده من الانهيار وسيطرة «المافيات»، وبنى مؤسسات دستورية راسخة، واقتصاد قوي، وأدخل اصلاحات جذرية في مختلف أوجه الحياة، وأعاد لروسيا الكثير من هيبتها في المحافل الدولية، وسدد جميع ديونها الخارجية، ووزع الثروة بشكل عادل على مواطنيه، نعتقد أنه وبعد كل هذه الانجازات لن يستمع الى الرئيس مبارك، لأنه يستطيع، ودون أي عناء، أن يرى أين أوصل الرئيس مبارك مصر بدكتاتوريته، وسياساته الفاشلة على الأصعدة كافة، وهي السياسات التي قزمت مصر ودورها، وحولتها الى دولة ليس لها أي ثقل حقيقي في المحيطين الاقليمي والدولي.

السؤال هو ماذا لو حدث العكس وقدم بوتين الى الرئيس مبارك النصح بالكف عن ممارساته الدكتاتورية وأمانيه في توريث ابنه جمال، وارساء أسس ديمقراطية حقيقية في مصر، واعتزال الحكم بهدوء؟

إستراتيجية بوش في العراق !

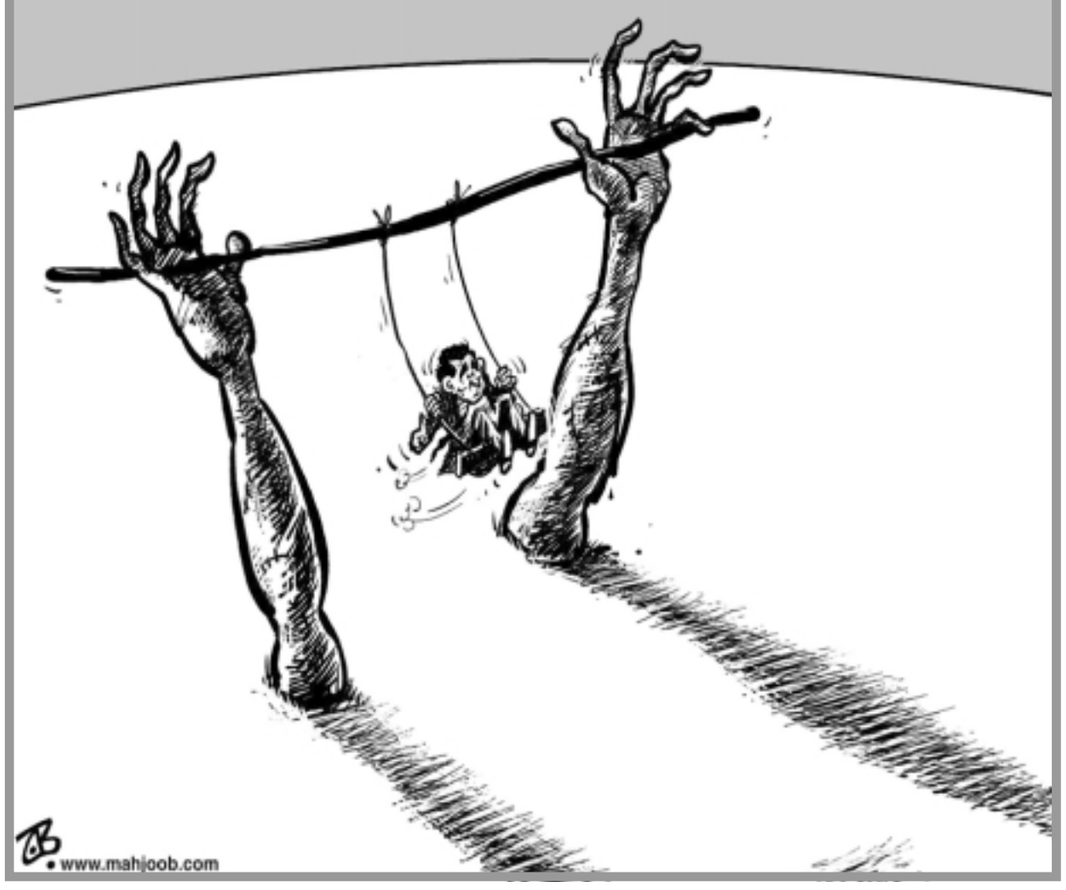

الخطر المتنامي على الوجود الإسلامي في الغرب

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في الأسبوع الماضي صرح وزير الداخلية البريطاني بالقول بأن بريطانيا «تخسر حرب الأفكار» أمام القاعدة، داعياً إلى المزيد من مضاعفة الجهد للتصدي لهذا الخطر الداهم الذي يمثله المتطرفون وأفكارهم. جاءت هذه التصريحات في وقت كانت بريطانيا تستضيف لقاء لوزراء داخلية ست دول أوروبية للتشاور حول مكافحة الإرهاب في تذكير لمن كانت الذكرى تنفعه باجتماعات وزراء الداخلية العرب سيئة الصيت. وأي حديث عن مكافحة الإرهاب هذه الأيام هو تحديداً حديث عن إجراءات تتخذ ضد أشخاص مسلمين. والحديث عن «حرب الأفكار» حين يأتي من وزراء الداخلية أو الدفاع أو قادة الجيوش لا يعني الحوار والإقناع، وإنما يعني ابتكار بدائل للقنابل والدافع التي فشلت في تحقيق مهمتها. فحينما يفشل قائد الجيش في قهر العدو في الميدان، أو حين تعجز الشرطة عن اعتقال المطلوبين، يبدأ الحديث عن صراع الأفكار.

هذه الشنشنة سمعناها من دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي قبل ثلاثة أعوام، أو تحديداً حين بدأ يخسر الحرب المزعومة على الإرهاب، ثم الحرب على العراق. وكما علقت عندها على تلك المقولة، فإن الحكومات لا تعين وزراء الدفاع لقيادة «حرب الأفكار»، فتلك معارك لها رجالها. وإنما يعين وزراء الدفاع وقادة الجيش لمقارعة العدو في ميدان القتال الفعلي لا المجازي. وحين يبدأ قادة الجيوش الحديث عن صراع الأفكار، فهذا تنبيه إلى أنهم فشلوا في المهمة التي انتدبوا لها أصلاً. ولكن بدلاً من الاعتراف بذلك والاستقالة، فإنهم يخلعون بزاتهم العسكرية ويرتدون حلة المفكر والفيلسوف ورجل القلم. وهذا مقام ليس بمقامهم، وميدان ليس بميدانهم، مع كامل الاحترام لكل العسكريين.

في إبان الحرب الأولى على العراق عام 1991 علق النائب المعارض وقتها توني بن على التحالف الوثيق بين حكومة جون ميجور والولايات المتحدة تحت بوش الأب بالقول بأن رئيس الوزراء البريطاني ينطق دائماً بما تنطق به واشنطن، ولكن بعد ثلاث ساعات من صدور التصريحات من هناك. ويبدو أن الساعة تغيرت بحيث أصبحت الفترة الزمنية بين النطقين ثلاث سنوات بدلاً من ثلاث ساعات فقط.

ولكن المثير للاهتمام هو أن تصريحات ريد تأتي في إطار ما يبدو أنه هجمة شاملة ومنسقة على مسلمي بريطانيا. فقد سبقت هذه التصريحات بقليل تصريحات لزعيم الأغلبية في البرلمان الوزير السابق جاك ستررو عن النقاب الذي ترتديه بعض النساء المسلمات ونصيحته لهن بخلعه مؤقتاً عندما يأتين لمقابلته. ثم جاءت تصريحات وزير التعليم آلان جونستون حول ضرورة أن تسمح المدارس الدينية بأن يكون ربع الطلاب فيها من غير دين المدرسة. ولم يكن يخفى وقتها أن المقصود هو المدارس المسلمة. وقد ظهر هذا جلياً حين تراجع الوزير عن قراره في سرعة البرق حين لقي القرار معارضة من الكنيستين الأنجليكانية والكاثوليكية. هذا مع العلم بأن المدارس المسلمة تعد على الأصابع في حين توجد في البلاد أكثر من أربعة آلاف مدرسة إنجيلية وحوالي نصف ذلك من المدارس الكاثوليكية. ولكن الذي يتابع الإعلام البريطاني يخيل إليه أن غزواً مغولياً من المسلمين قد هبط على الجزر البريطانية، وأنه توجد هناك بين كل ركن وآخر مدرسة إسلامية وخلوة قرآنية ومسجد تعلم الناس التطرف وتحرض على الإرهاب.

الملاحظ كذلك أن هذه الهجمة تأتي من عدد من المقربين من رئيس الوزراء توني بلير، الذي يعتبر عراب التيار الذي يرى في الإسلام «المتطرف» الخطر الآتي. ويلاحظ كذلك أن هذه الثلة هي من بين المجموعة التي تبطن أو تظهر الطموحات السياسية لخلافة بلير (ريد وجونستون) أو على الأقل لتولي منصب نائب رئيس الوزراء (سترو). وقد رأى هؤلاء أن إظهار «الحزم» إزاء خطر «التطرف الإسلامي» هو مفتاح الباب إلى المنزل رقم 10 في داونينغ ستريت أو على الأقل الأمكنة القريبة منه. وهذا بدوره يظهر المدى الذي تألب به الرأي العام ضد المسلمين، بحيث أصبح التهجم عليهم هو الطريق الأقصر إلى قلب الناخب البريطاني، على الأقل في نظر السياسيين الطامحين إلى بلوغ القمة.

ولا شك أن هذا يمثل انحداراً نحو الحضيض في الخطاب السياسي البريطاني، خاصة وأن هذا التنافس على القاع يأتي من الحزب الذي يمثل اليسار، وتقوده شخصيات كان بعضها يتمتع بالاحترام. ولعل أبرز الشخصيات في هذا المضمار هو تريفور فيليبس، الرئيس السابق لمجلس المساواة العرقية (وهو المجلس الذي تم إلغاؤه ودمجه مع منظمات أخرى لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، برئاسة فيليبس أيضاً)، وهو مهاجر من جزر الهند الغربية، ومقرب جداً من توني بلير. وبحسب موقعه وخلفيته كمهاجر، كان من المتوقع من فيليبس أن يقود المدافعين عن التنوع العرقي في بريطانيا، ولكنه انبرى منذ أكثر من عامين لتصدر المتهجمين على التنوع الثقافي والدعوة إلى اتباع النهج الفرنسي في الدمج القسري، مما جعل عمدة لندن كن ليفنغستون يتهمه بأنه يوشك أن ينضم إلى الحزب القومي البريطاني، حامل لواء اليمين المتطرف في البلاد.

فيليبس كان يعبر إلى حد كبير عن توجهات صديقه توني بلير، وهذا يفسر ترقيته إلى المناصب التي ترقى إليها. ولكنه أيضاً يعبر إلى حد كبير عن موقف قطاع واسع من التيار الليبرالي واليساري الذي تحول من موقع التعاطف مع المسلمين من منطلق تعاطف اليسار مع المهاجرين عموماً، إلى العداء المستحكم لهم على خلفية صراعات متعاقبة حول قضايا حرية الرأي. وقد كان أول هذه المعارك التي وقف فيها الطرفان على طرفي نقيض هي المعركة حول رواية سلمان رشدي «آيات شيطانية» عام 1989. وتعمق الصراع بعد قضية الحجاب في فرنسا، ثم مسائل الإرهاب وأخيراً الخلاف حول رسوم الكاريكاتير المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم وتصريحات البابا الأخيرة. وبسبب التغطية الإعلامية المكثفة لهذه القضايا، فإن الرأي العام أخذ ينقلب ضد المسلمين، مما يفسر تهافت السياسيين على التحامل على المسلمين لكي يكسبوا معاركهم. وقد بلغ الأمر حداً أن القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني عقدت مناظرة في وقت سابق من هذا الشهر لطرح سؤال: هل يمثل المسلمون تهديداً لحرية الرأي في بريطانيا؟ وبعد المناظرة صوت الحاضرون في الاستديو (وهم جمع تم اختيارهم بعناية لعكس مختلف الآراء) ب: لا على السؤال، ولكن بفارق ضئيل. ولو كان التصويت على نطاق القطر لاختلفت الصورة.

لا شك أن هذا الوضع يهدد بتدهور كبير في العلاقات بين الجماعات الدينية في بريطانيا، وتحويل المسلمين إلى كبش فداء لمختلف المشاكل السياسية والاجتماعية كما حدث لليهود في ألمانيا وقسم من أوروبا في القرن الماضي. والمعروف أن المسلمين في بريطانيا يحتلون سلفاً قاع السلم الاجتماعي من ناحية التعليم وفرص العمل، بينما تبلغ نسبتهم في السجن ضعف نسبتهم في المجتمع. ولهذا فإن مسؤولية كبرى تقع على عاتق السياسيين البريطانيين وقيادات المجتمع المدني والقيادات الدينية لتجنب هذا المنحدر. ومعروف أن القيادات السياسية والإعلامية والدينية تؤثر إلى درجة كبيرة في توجهات الرأي العام. فالسياسي يستطيع بسهولة تهييج العوام، كما يملك تهدئتهم. وللأسف فإن عدداً متزايداً يختار الطريق الأول لحسابات سياسية قصيرة المدى.

المسلمون وقياداتهم أيضاً أمام مسؤولية تاريخية للدفاع عن الوجود الإسلامي في الغرب، وهو وجود له أهميته الاستراتيجية، ولم يأت إلا بتضحيات جسام. ولا شك أن الصراعات التي دخل فيها المسلمون خلال الفترة الماضية لم تتم إدارتها دائماً بالحكمة المطلوبة. على سبيل المثال، فإن قيادات المسلمين اختارت المنهج الخطأ في إدارة الصراع حول رواية رشدي، خاصة حين انحازت إلى الفتوى بقتله وطالبت بسن قوانين لحماية الإسلام كدين في بلد علماني مسيحي. فحين تطالب أقلية بإسكات الأغلبية، وتؤيد استخدام العنف لهذا الغرض، وحين تطالب بتطبيق قوانين الهرطقة لحماية الإسلام، فإنها تقوض مقومات وجودها، لأن قوانين الهرطقة التي صممت لحماية الدين المسيحي تجرم الإسلام لو تم تطبيقها باعتباره هرطقة تقدح في العقائد المسيحية. وكان الأولى بالمسلمين قيادة معاركهم بحكمة والسعي إلى كسب تعاطف الأغلبية لمواقفهم بالطرق الديمقراطية. فعلى سبيل المثال كانت هناك غالبية من الليبراليين تقف ضد سلمان رشدي حتى اللحظة التي صدرت فيها الفتوى ضده، حين انقلب هؤلاء مدافعين عن الرجل تحت لافتة حرية الرأي.

ومما فاقم الأمر وجود قيادات إسلامية تميزت بقدر كبير من عدم المسؤولية في تصريحاتها التي تؤيد العنف وتتبجح بتحدي القانون في الوقت الذي تسارع فيه بالاحتماء بهذا القانون حين تتعرض للاستهداف. وقد خلق هذا انطباعاً سيئاً عن المسلمين لأن وسائل الإعلام كانت تسرف في إظهار أقوال وأفعال هذه الفئة.

لكل هذا فإن القيادات الإسلامية في بريطانيا خصوصاً وفي الغرب عموماً مدعوة إلى تبني استراتيجية جديدة تتميز بكثير من الحكمة والقدرة على التكيف للدفاع عن الوجود الإسلامي ضد الهجمة الآتية.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

التكنوقراط الفلسطيني المرتقب.. رهان الورقة الأخيرة

رائدة الشلالفة *

■ ثمة تساؤل بالضرورة ليس بريئا حول جدوى «فكرة» او مشروع حكومة التكنوقراط المزمع اقامتها كحكومة بديلة في الاراضي الفلسطينية. التساؤل يربط بين تطبيق فكرة حكومة التكنوقراط كورقة أخيرة ولمحاولة أخيرة في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وانهاء الازمة التي اشتعلت بين انصار و«اعضاء» حركتي فتح وحماس اخيرا.

حكومة التكنوقراط لن تكون بديلة باي صورة من الصور لمهام وأدوار حكومة حماس المنتخبة بملء ارادة الشعب في الداخل الفلسطيني مقابل العداء المبطن حينا والسافر احيانا اخرى والذي يكنه المحاربون القدامى من رجالات فتح للحركة نفسها، في تشكيل لمفارقة لافتة، سيما وان محاربي فتح القدامى كانوا قد انتهجوا ومنذ سني عمر الحركة الحديث النبوي الشريف «انصر اخاك ظالما او مظلوما»!!.

ليس بالوسع اغفال الفساد الذي تعانيه السلطة الفلسطينية والذي كان افرازه واضحا للعيان والمتضررين بوقف صرف رواتب موظفي السلطة لاكثر من ستة اشهر، ازاء ما تقوم به الدولة ـ السلطة الفلسطينية ـ من محاربة لحكومة حماس، لتشهد فصول المفارقة «اسطرة» ادهشت رموز السلطة قبل اعضاء الحكومة «الحماسية» على حد سواء بقيام الدولة بمحاربة حكومتها !.

هل ثمة رهان على الورقة الاخيرة للدور المرتقب لحكومة التكنوقراط حال تشكيلها وقيامها، وهل سينجح الوزراء التكنوقراطيون بمسؤولياتهم وبمنأى عن توجهاتهم او مواقفهم السياسية «الشخصية»، وهل سيمارسون ادوارهم الوزارية طبقا لخبراتهم الاكاديمية والمهنية بعيدا عن السياسة والمنظومة السياسية للسلطة الفلسطينية او لحكومتها حماس؟

فصل السلطات عن السياسة عن الدور الوزاري للحكومة ثالوث نكاد بل نجزم انه المستحيل بعينه، ما يقودنا لحقيقة اهداف «البروباغاندا» الامريكية التي تقدم املاءاتها وبعضا من بنود اجندتها لصياغة الوضع الداخلي للبيت الفلسطيني الذي يجب ان تتوافق «ديكوراته ودهاليزه» ومشروع الشرق الاوسط الجديد الذي تجاهد الولايات المتحدة لفرض سماته على الجين الديمغرافي العربي عامة والفلسطيني بوجه خاص، ولا عجب وان عرابها في الاراضي الفلسطينية الرئيس «ابو مازن» غدا المحترف الاول لقيامه بدور ام العروس واخواتها في آن.

وزراء التكنوقراط المرتقبون يخضعون الان وربما في هذه اللحظة للمسات الاخيرة للـ«ماسك» الامريكي «والايزو» الاسرائيلي، ولن يكون لهم شأن في ترتيب أو احداث مزيد من الفوضى حتى للبيت الفلسطيني، فما عاثه السياسيون الفلسطينيون من خراب في دولتهم ـ قيد المستحيل ـ لم تستطع اي حكومة تكنوقراط في العالم احتواءه او وقف دماره.

حكومة التكنوقراط لا تشبه في آليتها او صياغتها وبرمجتها الامريكية تلك الحكومة التي تحتاجها السلطة الفلسطينية حقيقة، فهي أشبه تماما بعملية اعادة هيكلة لصانع القرار الفلسطيني الفاشل الذي جلس الى مفاوضات السلام المزعوم والذي استساغ اكثر توقيع الاتفاقيات في رحاب اوسلو.

القضية الفلسطينية برمتها لم يحملها المحاربون القدامى، كما لم يصن ديمومتها اي فصيل فلسطيني او حركة بمقدار ما حملها الدم الفلسطيني عبر مواكب الشهداء على مدار الساعة وطيلة نصف قرن ويزيد، الامر الذي يسقط فكرة المشروع ويحيله الى محض «ابن عاق» ليس الا. فالشعب الفلسطيني الذي انتخب حكومة حماس هو نفسه صاحب الدم الفلسطيني اولا واخيرا، وهو صاحب القرار ويجب ان يكون صانعه برفض «تكنقرطة» الحكومة، ورفض كل المحاولات التي تحاول اقصاء حكومة حماس بسبل برغماتية وميكافيلية هشة اعجب كيف لم تتنبه حماس حكومة وحركة لها!

وليس بعيدا عن الفتيل المشتعل للازمة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، فان الرهان بضوء ذلك الاشتعال بات جليا وقاضيا باستحالة نجاح الحكومة التكنوقراطية المقترحة، فالشارع الفلسطيني والنزاعات القائمة بين الحركتين فتح وحماس وبعيدا عن مركز القيادة والقرار، لن يدع اي فرصة من شأنها تقريب وجهات النظر وبلورة نتاجاتها في المرجعية السياسية الفلسطينية، فالمواجهات الدامية الاخيرة بين انصار الحركتين (لم تدع للسيف مطرحاً) في الجسد الفلسطيني المثخن اصلا، اضف الى ذلك ما يعانيه الداخل الفلسطيني من مصادمات بين الفصائل بين الفينة والاخرى، وتفاقم مشهديات الفلتان الامني الى جانب قضايا الفساد السلطوي وتغولها ولا انتهاء بشبح حرب اهلية بميليشيات خضراء ورقطاء.

حكومة التكنوقراط لن تفيد خبراتها المأزق الفلسطيني ولن تفلح في تعاطي مهماتها ازاء الازدواجية السياسية التي تسير بخطى عشوائية مجرورة بحبل واهن على الغارب للجمل الفلسطيني، فانحصار بنود الاجندة الوطنية الفلسطينية وتقوقعها اديا الى ذوبان النهج والفعل وغدا الحراك السياسي في الساحة الفلسطينية الداخلية «خادما سحريا» للمآرب الاسرائيلية التي سرها وأبهجها التناحر العقائدي والدموي الحاصل في الشارع الفلسطيني والذي نأى بها عن فوهة الصراع واحالها الى مواقع خلفية بعد أن أضحى صراع الفصائل الفلسطينية يتسيد المشهد السياسي الفلسطيني بأولوية متفردة، هذا اذا لم نسقط حقيقة اسراع اسرائيل الى استثمار هذه الاجواء لفرض هيمنتها في طرح ما يروق لها وبصفة احادية الجانب من طرفها بحجة ان الفلسطينيين ليسوا بمعرض أن يكونوا طرفا في اي تسوية او حل مستعجل للقضايا العالقة والشائكة والتي تترجم حجم وماهية الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

حكومة التكنوقراط ليست بحجم التحديات الانفة الذكر بقدر عدم قدرتها على استيعاب وليس معالجة التحديات الخارجية، الامر الذي سيفاقم من حجم هذه التحديات لتصبح الدولة الاسرائيلية في «ربيع مشمشها» على حساب البيدر الفلسطيني المتخم بالزوان والقشور. فالمشروع الوطني الفلسطيني بحاجة «ثيرانه لحرث ارضه» وتصويب اوضاعه بهدف معالجة الازمات الداخلية والحيلولة دون تفاقمها على الاقل، وليس أدق على ذلك ما يخشاه البعض تجاه معضلة الفلتان الامني الذي همشت معالجته وأرجئت على حساب سفسطائية لا تغني ولا تسمن من جوع انهك الطفل الفلسطيني وشيوخه ونساءه، فالسلاح الفلسطيني ليس للمباهاة والتفاخر والاستعراض وتصفية «الحسابات الشخصية»!

تحديات الداخل الفلسطيني تكاد تفوق في معضلاتها تحدياته الخارجية، واقصاء وتغييب الرأي العام للشارع الفلسطيني بكافة اشكاله وأطيافه (المسيسين وغير المسيسين، الانصار او المحايدين) لن يجلب سوى مزيد من الازمات والمعيقات والتي بالقطع لن يُفلح (التكنوقراط المرتقب) في التعاطي معها او حتى استيعابها، فالامر الملح وليس المطلوب فحسب هو الاتفاق على اقامة حكومة وحدة وطنية بالمعيار الوطني الحق وليس حكومة تكنوقراط كانت فكرتها قد فشلت عمليا ابان حكومة احمد قريع، فليس انجع من تطبيق المحاصصة السياسية تبعا للارث الكفؤ وطنيا وقياديا وفصائليا وقبلا شعبيا، وذلك على مستوى الرئاسة ومؤسسات الدولة كافة على أن تتولى الحكومة ـ حكومة الوحدة الوطنية ـ مهام الوضع الداخلي والشأن المحلي وما يكتنفه من اشكاليات اعيت الجسم الفلسطيني قيادة وشعبا دون ادنى شك.

فكما «تشدقت» الرئاسة الفلسطينية بأن على حكومة حماس أن تقر وتعترف بالمعطى والافراز السياسي الذي سبق وجودها في الحكم، على «الكورس» الفلسطيني المنادي بالتسويات الممسوخة والحكومات التكنوقراطية ان يعي حجم الازمات الداخلية وخطورة الاقتتال والتناحر، وان تعي الحكومة التكنوقراطية المرشحة عمق وثقل المهمة التي ستلقى على كاهلها، والا سيتحول المشهد السياسي الفلسطيني الى حكاية مسائية تشبه كثيرا حكاية «الغولة.. والشاطر حسن»!!

* كاتبة فلسطينية

دعوة الى اصحاب المبادرات العربية في الشأن الفلسطيني

د. محمد صالح المسفر

■ اتمنى من كل قلبي ان يجد اصحاب المبادرات والنصائح التي تقدم الى الاخوة في قيادة حماس هذه الايام فسحة من الوقت لقراءة هذه الاسطر علها تفيدهم وهم يصوغون مضامين مبادرتهم من اجل ايجاد مخرج من الازمة الراهنة التي تقودها بعض عناصر حركة فتح ضد الحكومة الفلسطينية.

منذ خمسين عاما والعرب يقدمون لاسرائيل مبادرة سلام تلو الاخرى وكلها تقابل بالرفض المطلق، لم نسمع ولو مرة واحدة ان اسرائيل قدمت مبادرة سلام واحدة.

في عام 1974 اقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامجه المرحلي الذي يدعو الى قيام «سلطة وطنية فلسطينية على اراضي الضفة الغربية وغزة» التي احتلتا عام 1967، يعني ذلك القبول باسرائيل على الجزء الاخر من فلسطين، المشروع الفلسطيني المشار اليه كان بناء على نصيحة عربية. اقفز فوق حروب عامي 78، 81 التي شنت على الفلسطينيين في لبنان بهدف قهرهم وانتزاع تنازلات منهم.

● في عام 1982 اجتاحت اسرائيل لبنان لارغام الفلسطينيين على الخروج منه، واخرجتهم فعلا ولم يهتز شارب زعيم عربي واحد بل خيم الصمت عليهم، وبعد اشهر طويلة تمخضت الجماجم العربية وقررت الاجتماع في الرباط على مستوى القمة، وفي ذلك الاجتماع تقدم ملوك العرب وقادتهم بمبادرة تضمنت تنازلات لصالح اسرائيل بعد اجراء ضغوط نفسية واقتصادية وامنية على القيادة الفلسطينية لقبولها، وقيل للفلسطينيين في حينه اقبلوا بمبادرتنا وسنحقق لكم مطالبكم في بناء الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين الى ديارهم واستعادة القدس، وقبل الفلسطينيون المبادرة تلك على مضض، وكانت النتيجة صفرا لصالح الفلسطينيين.

● في عام 1983 لكي ينسى الفلسطينيون مأساة ما تنازلوا عنه انفا جروا الى حرب مهلكة في شرق لبنان وشماله وامتدت الحرب الى المخيمات في بيروت وجنوب لبنان وامتدت هذه الحرب حتى عام 85. قيل في حينه: الفلسطينيون ضيعوا املهم في قيام دولتهم نتيجة لهذه الحروب، ولكن لم يسال احدهم عن اسباب تلك الحروب ولا عن من اشعلها، وقيل يومها لكي ينال الفلسطينيون حقوقهم عليهم الاعتراف بالواقع الدولي وعليهم ان يقدموا تنازلات اكثر حتى يستطيع القادة العرب تسويق القضية الفلسطينية في المجتمع الدولي.

● في عام 1985 (اتفاق عمان) قبل الفلسطينيون كل قرارات الشرعية الدولية وقبلوا بمبدأ «الارض مقابل السلام» وذلك بموجب ضغوط عربية، وطلب منهم ايضا اعلان «نبذ الارهاب»، والعبارة الاخيرة تعني رفض مقاومة الاحتلال عن طريق القوة وقد صنفت جميع اعمال المقاومة الوطنية في فلسطين بأنها اعمال ارهابية من قبل امريكا واسرائيل.

● في عام 1988 تم اعلان الدولة الفلسطينية وفرح العامة بذلك الخبر وفاتهم ان ذلك الاعلان ما هو الا ذريعة من اجل اعلان الاعتراف ضمنيا بدولة اسرائيل والقبول بكل الشروط والمطالب الامريكية والاسرائيلية ولم يعط الفلسطينيون حتى كلمة شكر ولو كاذبة من اي طرف دولي او عربي.

● عام 1998 تم تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بموجب امر امريكي اسرائيلي وضغوط من بعض الدول العربية المتنفذة في عالمنا العربي ومن بعض الفلسطينيين المتنفذين، وعلى ذلك حذف من الميثاق الوطني 12 مادة حذفا نهائيا، وعدلت 16 مادة اخرى من المواد الجوهرية في الميثاق استجابة لاوامر امريكية صهيونية ومساعدة عربية كل ذلك بدون مقابل للفلسطينيين.

● عام 2000 تبنت القمة العربية التي عقدت في بيروت مبادرة سعودية تضمنت الى جانب امور اخرى، الانسحاب الكامل مقابل تطبيع كامل، وقبل ان يغادر معظم الملوك والرؤساء العرب بيروت كان رد اسرائيل على تلك المبادرة عمليا اجتياح مدن وقرى الضفة الغربية من فلسطين وارتكاب مجازر ضد المدنيين اشهرها مجزرة مخيم جنين، وشددت الحصار على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ومنعت خروجه من مكتبة في المقاطعة في رام الله، وكانت النهاية انه مات مسموما ولم تشفع له كل التنازلات التي قدمها لصالح اسرائيل.

● امريكا طلبت من السلطة الفلسطينية ـ محمود عباس ـ اجراء اصلاحات ديمقراطية ومحاربة الفساد بعد استشهاد عرفات مسموما فكانت الانتخابات وشهد الغرب والامريكان بنزاهتها وفازت حركة حماس في هذه الانتخابات بالاغلبية البرلمانية وكان حظها العاثر ان تشكل حكومة وتحت الضغوط واللاءات امتنعت الفصائل الاخرى عن المشاركة في هذه الحكومة ولكل اسبابه المقبولة وغير المقبولة، وتشكلت الحكومة من الحزب الفائز ورفضتها امريكا واسرائيل وحركة فتح الفلسطينية وتم حصار الحكومة والشعب معا عقابا على اختياره حزب حماس.

● ما هو المطلوب اليوم من حزب حماس عربيا ودوليا؟

تحت ذريعة رفع الحصار، مطلوب من الحزب الفائز الاعتراف باسرائيل وقرارات الشرعية الدولية وكل التنازلات التي قدمها الحزب السابق «فتح» لصالح اسرائيل واطلاق سراح الجندي الاسرائيلي الاسير وان تكون رئاسة الحكومة والادارات ـ الوزارات ـ الهامة ليست من نصيب حزب حماس.

للاستجابة لهذه المطالب تقول حماس، نريد ضمانات عربية وامريكية باطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين العشرة الاف بما في ذلك الذين اعتقلوا حديثا، اعتراف اسرائيل بكل قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني وتفكيك المستوطنات ووقف بناء السور العازل وهدم ما تم بناؤه منه، اعلان القبول بقيام الدولة الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية.

اخر القول قد تقولون مطالب صعب تحقيقها، ولكن اقول: ستبقى المشكلة قائمة الى ان يستجاب لتلك المطالب وارجو ان لا تكونوا كمن سبقكم من الحكام العرب اعطى ولم يأخذ.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364